أثنى على خطوة وزيرة الشؤون بتعيين أحدهم في منصب قيادي

الصانع: المعاقون شريحة مهمة وقضاياهم تحتاج مزيدا من الاهتمام النيابي

تفاعلا مع مطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة بادراج ملف المعاقين على جدول مرشحي مجلس الامة اعرب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق يعقوب الصانع عن تنبيه لأي مطلب من مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة بعدما اثاروه من عدم اهتمام المرشحين بهم او ذكرهم في برامجهم الانتخابية.

وقال الصانع في تصريح صحافي ان ذوي الاحتياجات الخاصة يمثلون شريحة مهمة بالنسبة لمجتمع الكويت حيث يوجد عدد كبير من الاسر التي لديها معاقين وهو ما يتطلب تضافر الجهود لخدمة هذه الشريحة وذويهم، لما لقضيتهم من بعد انساني كبير لدمجهم في المجتمع حتى يشعرون بانه لا فرق بينهم وبين المواطنين الاصحاء في الحقوق والواجبات.

واضاف الصانع إن المعاق بدوره هو مواطن ومقيد في شهادة ميلاده وجنسيته وبطاقته المدنية انه كويتي وله نفس الحقوق والواجبات التي على المواطنين الاصحاء وهو ما ينبغي التعامل معه لانه حق دستوري أصيل لهم كفله دستور الكويت، لا ان يعاملوا كانصاف او اشباه مواطنين كما يظن البعض.

يعقوب الصانع

وتعهد الصانع في حال الوصول لمجلس الامة بإذن الله بحمل ملف ذوي الاحتياجات الخاصة لاسيما فيما ينادون به من تعديل على قانون المعاقين رقم 8/ 2010 الذي لم يطبق بشكل كامل وصحيح، مضيفا بان عددا من المواد في القانون ترجم بطريقة مختلفة مع اختلاف الجهة أو الوزارة المعنية بتطبيقه وليس بناء على متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما تعهد الصانع بالعمل على احياء لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة في مجلس الامة والتي كانت بمثابة المتحدث الناطق باسمهم، مضيفا بانني سأعمل بأي طريقة على اعادة فتح ملف المعاقين مرة اخرى للتعديل على قانونهم لا سيما في مسالة تعريف المعاق التي ما زال يدور حولها جدل كبير يتسبب في اعطاء الحق لغير اصحابه وظلم هذه الشريحة.

وأكد حاجة شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة من المجتمع الى متطلبات الحياة اليومية المختلفة وتفعيل كافة الخدمات والمرافق الخاصة بهم في الاماكن والمنشآت العامة والاهلية، الامر الذي يحتاج الى تعاون بالغ من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية وجمعيات النفع العام ذات الصلة بهم للوصول الى صيغة توافقية تكفل راحة المعاقين.

> **لابد من وجود ممثلين برلمانيين لذوي الاحتياجات الخاصة.. وأتعهد بحمل ملفهم في المجلس المقبل**

وشدد الصانع على اهمية وجود ممثلين برلمانيين وحتى في السلطة التنفيذية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة لأنهم سيكون لهم دور بارز في وضع قضيتهم على المحك امام المسؤولين لأنهم ادرى بامورهم ويعون الأمور التفصيلية لملف المعاقين، معربا عن أمله في وصول أحد ابناء ذوي الاحتياجات الخاصة الى قبة عبدالله السالم في مجالس الامة مستقبلا. واثنى الصانع على خطوة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بتعيين اول قيادي بتاريخ الكويت من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة باختيار الدكتور زكي السليمي وكيلا مساعدا للشؤون القانونية بالوزارة وهو القرار التاريخي غير المسبوق الذي يعتبر اول خطوة جريئة في تعيين اول مسؤول في وزارة الشؤون من ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة وانه عمل كبير الاختصاصيين القانونيين في الوزارة ويحمل شهادة الدكتوراه في القانون التجاري من بريطانيا ودرس في جامعة الكويت 20 سنة في الادارة القانونية.. وهو ما يؤكد على ان هناك كفاءات من ذوي الاعاقة تحتاج الى تسليط الضوء عليهم وهو دور السلطة التشريعية والتنفيذية ووسائل الاعلام.

شدد على أهمية معالجته وتحسين الخدمات العامة

المري : لدينا هدر في الميزانية العامة للدولة يتراوح ما بين 6 إلى 12 مليار دينار

اعتبر مرشح الدائرة الخامسة ناصر المري أن اسهم النقد التي وجهت لقانون صندوق الأسرة هي في غير محلها مؤكدا أن القانون الذي يرضي 80 في المئة من الناس يعتبر ممتازا ومع ذلك فإننا عملنا وسنتابع العمل من أجل تحسين هذا القانون حتى تكون الفائدة منه عامة.

وأشار المري في تصريح له، إلى «اننا تقدمنا بتعديل على القانون، وأن السياسة الجيدة والبناءة تعني أن تأخذ وتطالب، وان تبدأ من نقطة المنتصف وتحسّن عليها. وأثناء بحث واقرار قانون صندوق الأسرة كان ينبغي ان نحافظ على علاقة إيجابية مع الحكومة حتى نستطيع الحصول على أكبر قدر من المكتسبات لأهل الكويت».

وفي اطار هذه المكتسبات عدد المري عدة قوانين تم اقرارها بالتزامن مع قانون صندوق الأسرة ومنها قانون زيادة رواتب العسكرين المتقاعدين قبل الغزو، ورواتب العسكرين المتقاعدين من رتب رائد فاقل، وعلاوة الأولاد، وزيادة القرض الإسكاني من 70 ألف إلى 100 ألف، وإقرار راتب 595 دينارا لكل ربة منزل لا تعمل وعمرها 55 سنة فما فوق، كما اننا تقدمنا بتعديل أخر على هذا المكسب بحيث يكون هناك راتب بدون قيد أو شرط لكل ربة منزل لا تعمل.

ناصر المري

واردف قائلا: ان السياسة هي فن الممكن، وان التعامل مع الحكومة هو أيضا فن الممكن، وانه كان يمكن ان نقف أو نصطدم مع الحكومة في شأن صندوق الأسرة ولكننا لم نكن لنصل بهذه الحالة إلى شئ.

ولفت إلى أنه « قد يكون هناك فهم خاطئ أو تعمد من قبل بعض الجهات الحكومية أو تقصير من قبل البنك المركزي في شأن عدم تطبيق قانون صندوق الأسرة بحذافيره، وقد يكون هناك عدم تعاون من قبل البنوك لتطبيق القانون، فان هناك وحدة في البنك المركزي لتلقي شكاوي المواطنين:.

وتابع: ان كان هناك بنوك تتعمد عدم تطبيق ما جاء في القانون، فان ذلك ليس عيبا في القانون، وإنما في الجهات الرقابية التي ينبغي عليها فرض تطبيق القانون بحذافيره على البنوك. واعتبر أن القانون قد لا يكون الأفضل لمعالجة فوائد القروض، ولكنه اساس صالح ومكتسب مهم وعلينا أن نعمل لتطويره في المرحلة القادمة من خلال تعديلات سبق واقترحناها وسنتابعها بشكل دؤوب وقد نضيف عليها،ومن شأنها رفع مستوى الرضا على الصندوق إلى درجة عالية.

واضاف المري: لنتفق ان عمر المجلس المبطل الذي حقق مثل هذه الانجازات كان قصيرا للغاية بلغ 5 اشهر فقط، وكان هناك جلسة كل أسبوعين، ولكننا عقدنا في اللجنة المالية 50 اجتماعا بمعدل 4 ساعات يوميا، وفي لجنة حماية الأموال 12 اجتماعا، وفي لجنة التحقيق في عقد شل 12 اجتماعا، وفي لجنة التحقيق في صفقة الداو كان هناك 22 اجتماعا، وفي لجنة الأولويات أكثر من 14 اجتماعا. ولفت المري كذلك إلى أن التشريع أو القانون لا يأتي أو يخرج عبر جلسة واحدة إنما قد يستغرق عدة جلسات.

وشدد على أهمية معالجة الهدر في الميزانية العامة للدولة والذي يتراوح ما بين 6 و12 مليار دينار سنويا مبينا أنه تقدم بمشروع لوضع حد لهذا الهدر والاستفادة من هذه الثروة لاستكمال كل مقومات الحياة الكريمة للمواطن وخلق فرص وظيفية وفتح مجالات استثمارية وتحسين الخدمات العامة.

الجاسر: شراء الأصوات علني في الثالثة

حذر مرشح الدائرة الثالثة باسل جاسر الجاسر من تفشي ظاهرة شراء الأصوات في الدائرة مشيرا إلى أن هناك بعض المرشحين الدخلاء يحاولون شراء ذمم البعض من أجل الوصول إلى كرسي مجلس الأمة.

وأستغرب الجاسر في تصريح صحافي صمت الأجهزة الأمنية عن هؤلاء المرشحين وخصوصا أنهم يتحركون في وضح النهار لدرجة أن عمليات الشراء أصبحت علنية مؤكدا أن ما يحدث هو كارثة على الكويت وأهلها في حال وصول مثل هذة النوعية إلى قاعة عبدالله السالم.

وقال الجاسر أن من يشتري الأصوات اليوم ويدفع ملايين الدنانير من أجل الوصول لكي يصبح نائبا لابد أن يطلب التعويض عن مثل هذه الخسائر الكبيرة مشيرا إلى أن التخوف هو أن يقوم هذا المرشح في حال نجاحه ببيع الكويت وأهلها من أجل تعويض خسارته ومحاولته الربح على حساب أبناء البلد الذين وضعوا ثقتهم في نواب المجلس لكي يحققوا لهم أحلامهم في تنمية البلاد وتوفير احتياجاتهم التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات.

وأشار الجاسر إلى أن الفساد أصبح يدخل علينا من جوانب كثيرة وخير دليل على ذلك أوقاف الخيريين من الكويتيين والتي تبلغ ما يزيد عن 6 مليارات دينار

جاسر الجاسر

ويشرف عليها الإخوان والذي لا يهم المسؤولين عنها سوى مصلحتهم وتيارهم أما الآخرين فلهم البطاقة التموينية داعيا سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ووزير الأوقاف شريده المعشرجي بصفته المسئول الأول عن هذه الأمانة أن يحرروها من «الأخوان» ويقوموا بتوزيع أموال أهل الكويت على المحتاجين والمستحقين.

وأكد أن قضية تحرير الأمانة العامة للأوقاف من «الأخوان» ستكون من ضمن أهدافه لأنه لايجوز أن يستفيد من هذه الأموال غير الفقراء والمحتاجين من أهل الكويت وليس تخصيصها للصرف على حركة سياسية لا يهمها مصلحة شعبها بقدر تيارها السياسي.

وقال الجاسر أن قضايا الفساد في البلاد أصبحت كثيرة وبعضها تمت إثارتها على الساحة ومرت على الجميع مرور الكرام دون حسيب أو رقيب ومن أبرزها قضيتي الداو وشل داعيا إلى محاسبة المسئولين عن توقيع عقد الداو وإلغائه والذين استعجلو أيضا بدفع التعويضات.

وأضاف إذا كنا حقا نريد القضاء على الفساد والمفسدين فيتوجب علينا التشديد في تطبيق القانون وأن يبدأ بالكبير قبل الصغير وإحالة ملف الداو بأكمله إلى القضاء ليحكم بها ونعرف من هو المستفيد منها وكم بلغت قيمة استفادته لأن القضية لا يجوز السكوت عنها في ظل الخسارة الكبيرة التي تكبدها المال العام.

ووعد الجاسر في حال وصوله إلى مجلس الأمة بأنه سيجاهد من أجل كشف المستور عن قضايا الفساد وخصوصا الداو لتحقيق العدالة وإظهار كل من تجاوز على المال العام لأن أموال الشعب والأجيال المقبلة لا يجوز العبث واللعب فيها من مجموعة أشخاص لا ينظرون إلى مصلحة البلد.

وأعرب الجاسر عن شكره وتقديره لحملة الشباب «خذ منه ولا تعطيه» والتي تتصدى لظاهرة شراء الأصوات وتشير إلى إضرارها على الوطن حاضرا ومستقبلا.

العتيبي: القسائم الصناعية تتحكم فيها الواسطة والمحسوبية

أكد مرشح الرابعة المهندس حسين علي العتيبي أن الدائرة الرابعة تعاني من نقص الخدمات وخاصة محافظة الجهراء، لافتا إلى أن هذه المحافظة خارج خريطة التطوير، وتحسين البنية التحتية وتوفير فروع للجامعة والتطبيقي بها، ما يجعل الطلبة يعانون وهم يتنقلون لتلقي العلم وسط الازدحام المروري الذي تعاني منه البلد.

وأضاف العتيبي في تصريح له أنه آن الأوان لتنظر الحكومة لهذه المنطقة المنسية، وآن الأوان لعمل نفضة تطويرية في كل المناطق، فالكويت تستحق الكثير، لكن المؤسف أن تتراجع بهذا الشكل وتقبع مكانها في حين أن جميع البلاد تتسابق ليكون لها مكان بين دول العالم المتقدم، ونحن مكانك راوح بل نتقهقر بسبب التراخي الحكومي.

حسين العتيبي

وأشار العتيبي إلى أن البلد تحتاج إلى سواعد وأفكار الشباب للنهوض بها وإعادتها إلى مكانتها التي تستحق، منوها بأن الشباب حتى الآن لم يأخذوا الفرصة ولم يتم اعطاءهم المناصب القيادية التي يستحقونها، بل الأكثر من ذلك أنهم يعيشون في دوامة من الضغوط وكان لزاما على الدولة توفير الأجواء المناسبة لهم للاستفادة من عقولهم، ورؤاهم التطويرية.

وقال ان الشاب يتخرج من الجامعة وهو متفائل، لكنه يصدم بعدد من التحديات منها انتظار طابور قوامه 20 ألف مواطن أمام ديوان الخدمة المدنية حتى يتوظف، ثم انتظار طابور قوامه 105 ألف مواطن حتى يحصل على قسيمة أو بيت، سلسلة من التحديات التي تقتل طموحه، فليس معقولا ونحن في دولة غنية أن ينتظر الشاب حتى يشيب ويصبح عمره فوق الأربعين ليحصل على سكن.

وطالب العتيبي الحكومة بأن تضع خطة للاستفادة من قدرات شباب الكويت، لافتا إلى أن صندوق المشاريع الصغيرة لم يؤدي الغرض الذي جاء من أجله، بل سيطر عليه التجار الذين يسطرون على كل شيء من قسائم صناعية وتجارية وغيرها من أمور، مشددا على ضرورة أن يكون هناك ضوابط في توزيع القسائم وألا يتم توزيعها على الواسطة والمحسوبية.

الموزري: على الداخلية التعامل بحزم مع ظاهرة شراء الأصوات

طالب مرشح الدائرة الرابعة المحامي دويم الموزري وزارة الداخلية التعامل بحزم وجدية مع ظاهرة شراء الأصوات التي تساهم في تخريب العملية الديمقراطية.

وقال الموزري في تصريح صحافي إن "الداخلية" ملزمة بإعلان إجراءاتها في بلاغات شراء الأصوات التي وردت إليها فمن غير المعقول أن تظل صامتة لا تحرك ساكنا وشراء الذمم يرتكب على مرأى ومسمع منها.

ودعا الموزري الحكومة ممثلة بوزارة الداخلية إلى القيام بدورها المنوط بها لحماية نزاهة الانتخابات وتشديد الرقابة على ظاهرة شراء الاصوات في جميع الدوائر التي بدأت بالتوسع مع العد التنازلي ليوم الاقتراع.

وشدد الموزري على أن وزارة الداخلية مطالبة بإصدار بيان او عقد مؤتمر صحافي لتوضيح حقيقة ظاهرة شراء الأصوات التي وردت تسيء إلى العملية الديمقراطية خصوصا اننا سمعنا عن دخول المال السياسي في بعض الدوائر وعملية شراء الاصوات بدأت تنشط بشكل مكثف. وأضاف الموزري: إننا نأمل بانتخابات نزيهة ولكن ذلك لن يتحقق إن لم تتخذ اجراءات فعلية وحازمة للحد من الظواهر السلبية التي تشوب العملية الانتخابية ويجب اتخاذ اجراءات عملية تجاه شراء الاصوات.

وناشد الناخبين الشرفاء بالابلاغ عن اي عملية لشراء الاصوات والاعلان عن اسماء المرشحين الذين يستخدمون المال السياسي لشراء ذمم الناس وذلك لمنع وصولهم الى قاعة عبدالله السالم وعموما الشعب الكويتي حر ونزيه ولا يقبل بيع ذمته لمن لا يستحق شرف تمثيله.

أكد أن زيادة المستشفيات وتوفير الكوادر الطبية المتميزة.. ضرورة ملحة

الحماده: «الصحة» في الكويت تعاني غياب الرقابة والمحاسبة على طواقم العمل

طالب مرشح الدائرة الخامسة سعود سلمان الحماده في تصريح صحافي بالإسراع في معالجة القضايا الصحية المختلفة في البلاد نظرا لما يعانيه قطاع الصحة من أزمة لم يستطع القياديون تلافيها حتى الآن، على الرغم من أن الدستور قد كفل لهم حقوقهم الصحية الكاملة من تأمين صحي واجتماعي، كما أنه نص على العناية بوسائل الوقاية وتوفير العلاج ضد الأوبئة، إلا أن هذه النصوص باتت حبرا على ورق، وإن ما نلمسه على أرض الواقع يوحي بغير ذلك مما أدى إلى سأم المواطن وإحساسه بالإحباط، فهناك الكثير من المشاكل الصحية لا تجد من يحاول حلها.

وفي خضم ذلك أتساءل: كيف استطاعت دول مجاورة لنا حل هذه المشكلة، وهل يملكون عصا سحرية؟ وهل بالإمكان أن نستعيرها من جيراننا؟

وأكد الحماده أن غياب الرقابة والمحاسبة على طواقم العمل في المراكز الصحية وقلة أعداد المشافي العامة بالنسبة لعدد السكان المتزايد وعدم الاهتمام بتجهيزها بالمعدات المتطورة والحديثة لتوفير ميزانية العلاج في الخارج للمواطنين، بالإضافة لعدم الاهتمام بالأطباء الكويتيين مما أدى لهجرة البعض منهم إلى دول مجاورة وعدم تبني اختصاصات طبية نادرة، واستقدام أطباء من خارج الكويت مما أدى إلى زعزعة الثقة بين المواطن والأطباء، في ظل ضعف حجم الإنفاق على الجانب الصحي من استيراد أجهزة متطورة وخبرات يمكن الاستفادة منها.

وأضاف الحماده أنه في ظل هذه العراقيل لا بد من وضع الحلول الناجعة، مؤكدا ضرورة الاهتمام بالجانب العملي أكثر من النظري في الجامعات، بالإضافة إلى رصد ميزانية تغطي الأجور والحوافز التي من شأنها جذب الأطباء الكويتيين إلى المستشفيات الوطنية. وأشار الحمادة إلى ضرورة فتح مستشفيات تخصصية متنوعة في عدد من المناطق والمحافظات التي تشهد تكدسا سكانيا لا يتناسب مع عدد المشافي المتواجدة في هذه المنطقة، والسماح للحالات الطارئة بدخول أي مستشفى حتى لو كان توزعه الجغرافي ومكان سكنه مخالفا لمكان المستشفى،مستنكرا من يرى ضيرا في إشراك القطاع الخاص في بعض المشاريع وتشكيل لجان للرقابة المركزية الصحية والحث على العمل ومحاسبة المقصرين ومكافأة المتميزين وتدريب الخريجين على استخدام الأجهزة الطبية الحديثة المستوردة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في خبراتنا الوطنية وتطوير أساليب الرقابة الصحية على المطاعم لضمان الجودة وللحفاظ على الصحة العامة.

سعود الحماده

وشدد الحماده على أن التأمين الصحي لجميع المواطنين وزيادة المستشفيات الحكومية والخاصة تعد من أفضل الحلول لإصلاح الأوضاع الصحية في البلاد، لأن المواطن يعيش في دوامة وقلق من القصور الواضح والمحسوبية، ومن أهم تلك الامور المستشفيات الحكومية التي مع الأسف ضاع تطويرها تقنيا، وليبقى الوضع الصحي على حاله، علاوة على التلاعب في حالات العلاج في الخارج. فمنذ الثمانينات الى يومنا هذا لم نر مستشفيات جديدة تواكب التزايد السكاني الذي ارتفع من مليون الى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف ما بين مواطن ومقيم! والغريب ان هناك زيادة وكثرة في المستشفيات الأهلية الخاصة يقابلها قصور شديد في المستشفيات الحكومية!!

> **على الحكومة إنشاء مدن طبية متكاملة ومتطورة لتوفر على المواطن عناء السفر والعلاج بالخارج**

إن على الحكومة ان تدرس جديا إنشاء مدن طبية متكاملة ومتطورة لتوفر على المواطن عناء السفر والعلاج بالخارج كما توفر مبالغ طائلة على ميزانية الدولة من جراء السفر للعلاج في الخارج الذي أصبح يسمى«سياحة العلاجت في الخارج» كما يجب العمل على توفير التأمين الصحي لجميع المواطنين، مع تشجيع القطاع الصحي الخاص على فتح المزيد من المستشفيات والمراكز الصحية وفق شروط ومواصفات عالمية، واستقدام تلك الجهات كوادر وخبرات صحية مؤهلة، فإذا كان تشخيص المرض هو نصف العلاج فلا بد أن يكون هذا الاهتمام عن طريق توفير الأطباء المتميزين في اختصاصاتهم وليس الذين يتدربون على المرضى ويكتسبون خبراتهم من الأخطاء التي يقعون فيها، كما هي الحال في بعض القطاعات الصحية الحكومية وينهب ضحيتها الذين ائتمنوهم، كما لا بد من الاهتمام البالغ بتوفير الحصينة التمريضية في تلك المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة والحكومية.

وأضاف الحماده أن التأمين الصحي للمقيمين أحد الحلول المطروحة بحيث تتكفل شركات التأمين الصحي بعلاج المقيمين وتتفرغ وزارة الصحة لتطوير وإنشاء مبان جديدة تواكب التوسع العمراني والسكاني على السواء، لا سيما أن الجانب الفني في مستشفيات الحكومة أفضل من الخاصة، بدليل أن الحالات المستعصية والحرجة يتم تحويلها الى المشافي الحكومية مباشرة، لكن الاختلاف هو أن المستشفيات الخاصة تقدم «خدمات فندقية» لراحة المريض نفسيا.

ولفت الحماده إلى أن هناك خللا واضحا في وزارة الصحة سببه عدم وجود «إدارة» صحيحة لهذه المستشفيات والمراكز الصحية، إذ لا يعقل أن ناتي بطبيب جراح أو استشاري ونقلده منصب مدير مستشفى، لأننا بذلك حرمنا المريض من خبراته وحصرنا الطبيب في إختصاص إداري قد لا يفقه به شيئا. وعليه فإننا نحتاج الى أخصائيي إدارة للقيام بإدارة هذه المستشفيات وحتى لا تحدث خلافات بسبب تشابك الاختصاصات وتداخلها مثلما حدث في المستشفى الصدري الذي تأخر تطويره سنوات بسبب الخلاف على نوعية المعدات وتبادل الاتهامات بين الجهات المعنية المختلفة.

وأكد الحماده على أهمية تطوير عملية نظافة الأحياء وتدوير النفايات العادية منها والخطرة وتوسيع دائرة خدمات الصرف الصحي وصرف السيول لتشمل كل المناطق والمحافظات الكويتية وإيجاد حلول للمناطق المتضررة بالتلوث البيئي بشكل مباشر من خلال وضع خطة زمنية.